المحاضرة الثالثة

حقوق الانسان في العصور القديمة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جذور فكرة حقوق الإنسان في العصور القديمة، مع التركيز على أبرز الحضارات الشرقية، وهي حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل، باعتبارهما من أقدم المجتمعات التي تركت أثراً ملموساً في مجال التنظيم الاجتماعي والسياسي.

المطلب الأول

حقوق الإنسان في المجتمعات الشرقية

الفرع الأول

حضارة وادي الرافدين

كانت حضارة وادي الرافدين من أولى الحضارات التي طرحت مفاهيم مبكرة تتعلق بالحقوق والعدالة، وذلك من خلال منظومة قانونية واجتماعية عكست إدراكاً واضحاً لمكانة الإنسان في المجتمع.

المرجعية الدينية للسلطة: كان الدين يشكل أساس الحكم، فالملوك اعتبروا ممثلين للآلهة، واستمدوا شرعيتهم من القوى السماوية، مما منحهم سلطة شبه مطلقة.

القوانين والعدالة: برزت شريعة حمورابي كأحد أهم النماذج القانونية، وقد تضمنت مبادئ تنظم العلاقات بين الأفراد وتضمن العقوبة العادلة، وهو ما يدل على وعي مبكر بمفهوم العدالة والحقوق.

التدرج الطبقي: قسم المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. **الأحرار: أصحاب السلطة والامتيازات.**
2. **الطبقة الوسطى (المشكينوم): الحرفيون وصغار المزارعين.**
3. **العبيد: لكن شريعتهم ضمنت بعض الحقوق للعبيد، وجرّمت سوء معاملتهم.**

آليات العدالة: احتوت القوانين على ضمانات قانونية كمعاقبة القضاة الظالمين، وتجريم شهادة الزور، والحق في الشكوى، مما يشير إلى وجود تصور مبكر لمبادئ المحاكمة العادلة.

الفرع الثاني

حقوق الإنسان في حضارة وادي النيل

أسس المصريون القدماء حضارتهم في وادي النيل، وقد وصفها المؤرخ الإغريقي "هيرودوت" بأنها "هبة النيل"، لما لهذا النهر من دور محوري في قيام مجتمعهم الزراعي واستقرارهم.

ولشدة ارتباطهم به، اعتبر المصريون القدماء نهر النيل إلهاً يجلب الخير والنماء، فتجمعوا حوله وبنوا حضارتهم العريقة التي تعود إلى ما يقارب 5000 سنة قبل الميلاد.

تعاقبت على مصر القديمة عدة سلالات ملكية، وتميز النظام السياسي فيها بتقديس الحاكم، إذ كان يُنظر إلى الفرعون بوصفه إلهاً أو نصف إله، وهو ما منح سلطته طابعاً مطلقاً لا يُرد ولا يُعارض. وقد انعكس هذا التصور في وظائف الملك، إذ كان يُكلَّف بتحقيق العدالة وتنظيم شؤون الدولة، وهو وحده مصدر القوانين والتشريعات، ما جعل طاعته واجبة دون نقاش، في انسجام تام مع الطابع المقدس الذي أُضفي عليه.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد كان المجتمع المصري القديم هرمياً، مقسماً إلى ثلاث طبقات رئيسية:

1. الطبقة الأرستقراطية: وتضم الأسرة الحاكمة وكبار الموظفين والكهنة، وقد تمتعوا بثروات واسعة ونفوذ كبير، وكانوا مالكي الأراضي ومحتكري السلطة.

2. الطبقة المتوسطة: وتشمل صغار الموظفين، وأصحاب الحرف، والتجار.

3. الطبقة الدنيا: وهي طبقة الفلاحين، الذين عانوا من ظروف اقتصادية صعبة، وتعرضوا للاستغلال، إذ أجبروا على العمل القسري في مشاريع الدولة كحفر القنوات وبناء السدود (نظام السخرة).

الحقوق في هذا النظام كانت ترتبط بالانتماء الطبقي؛ فالفرد يُمنح حقوقه تبعاً للطبقة التي وُلد فيها، وكان الانتقال بين الطبقات أمراً نادراً، رغم غياب النصوص القانونية التي تمنعه، ما يُشير إلى طابع اجتماعي جامد غالباً على بنية المجتمع.

وفضلاً عن هذا التقسيم الطبقي، كان نظام الرق قائماً بنوعيه العام والخاص:

العبيد العامّون: وهم عبيد الدولة والفرعون.

العبيد الخاصّون: مثل عبيد الكهنة، والجنود، والأثرياء.

وقد تمثلت علاقة السيد بعبده في رابطة ملكية كاملة، حيث امتلك السيد كل الحقوق على العبد، دون وجود أي حماية قانونية لهذا الأخير.

وفيما يتعلق بملكية الأفراد للعقارات، فقد انقسم الباحثون بين رأيين:

الرأي الأول يرى أن الفرعون كان يملك جميع أراضي مصر، وأن ما يُمنح للأفراد لا يتعدى كونه حق انتفاع، إذ يُقال إن جميع سكان مصر يأكلون من مائدة الملك.

أما الرأي الآخر فيعتقد أن الأفراد كانوا يمتلكون أراضيهم ومنازلهم ملكية خاصة، بما يشير إلى وجود شكل من أشكال الملكية الفردية إلى جانب الملكية الملكية.

ويُستنتج من تحليل نظم الحكم في حضارتي وادي النيل وبلاد ما بين النهرين أن فكرة حقوق الإنسان، كما نعرفها اليوم، كانت غائبة تماماً. فالفرد لم يكن يُنظر إليه كصاحب حقوق طبيعية أو قانونية مستقلة، بل كان خاضعاً خضوعاً تاماً للسلطة الدينية والدنيوية المتمثلة بالحاكم المطلق.